الأمم المتحدة

S/2018/1121

Distr.: General
17 December 2018
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أبلغكم بموقف حكومة اليمن بشأن أي قرار أو ناتج يعتزم مجلس الأمن إصداره بشأن اليمن (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إصدار هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن وتعميمها على أعضاء المجلس.

*(توقيع)* عبد الله علي فضل **السعدي**
السفير
الممثل الدائم

201218 191218 18-22107 (A)

## مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

## موقف حكومة اليمن بشأن أي قرار أو ناتج يعتزم مجلس الأمن إصداره بشأن اليمن

### ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

- توصلت الجولة الأخيرة من مشاورات السلام التي عُقدت في السويد في الفترة من ٦ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى نتائج قابلة للتحقيق، ستؤدي إذا ما نُفذت إلى التخفيف بشكل مباشر من المعاناة الإنسانية. ومع هذه النتائج، فإن الحالة في اليمن بعد مشاورات السويد تختلف عما كانت عليه قبل إجراء المشاورات. وبالتالي، فإن أي قرار أو ناتج جديد لمجلس الأمن بشأن اليمن ينبغي ألا يكون لهما نفس هيكل أو مضمون المشروع الذي قدمته المملكة المتحدة قبل الجولة الأخيرة من المشاورات، فمن شأن ذلك أن يعيق الجهود المبذولة لإحلال السلام في اليمن.

- وينبغي أن يكون أي قرار أو ناتج جديد لمجلس الأمن بشأن اليمن ناتجا فنيا، يحدد ولاية الأمم المتحدة في مجال رصد اتفاق الحديدة وينبغي تفادي تضمينه أي محتوى سياسي. وينبغي أن يركز على تقديم الدعم من أجل تنفيذ نتائج جولة المشاورات المعقودة في السويد.

- وينبغي لأي قرار أو ناتج جديد لمجلس الأمن بشأن اليمن أن يركز على واجب الحوثيين القيام، في الوقت المناسب، بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين والأشخاص المختفين قسريا وأولئك الموضوعين تحت الإقامة الجبرية، وكذلك الانسحاب في الوقت المناسب من محافظة ومدينة وموانئ الحديدة. وينبغي أيضا أن يدين ممارسات الحوثيين التي شوهدت خلال الأيام الأولى التي أعقبت جولة المشاورات المعقودة في السويد، والتي انطوت على أعمال نهب وسرقة استهدفت جميع المرافق الحيوية والخاصة في الحديدة وموانئها.

- وعلى نحو ما أكد الأمين العام للرئيس هادي أن إطار التفاوض ليس نتيجة للمشاورات في السويد، فإن أي قرار أو ناتج جديد لمجلس الأمن بشأن اليمن ينبغي ألا يشير إلى أن الإطار قد اتُّفق عليه في السويد.

- وأي قرار أو ناتج جديد لمجلس الأمن بشأن اليمن ينبغي ألا يذكر أي توقيتٍ أو مكانٍ لانعقاد الجولة المقبلة من المشاورات. وبدون التنفيذ الكامل والمناسب التوقيت لنتائج مشاورات السويد، فإن الجولة المقبلة ستكون دون جدوى ولن تؤدي إلا إلى تمكين الحوثيين من مواصلة ابتزاز المجتمع الدولي من أجل كسب الوقت وتعزيز قدرتهم على جبهات القتال.

- وينبغي لأي قرار أو ناتج جديد لمجلس الأمن بشأن اليمن أن يدين سلوك الحوثيين التفاوضي المدمر وعواقبه على الحالة الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يدين أي ناتج يتوصل إليه المجلس رفض الحوثيين لمقترح فتح مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية الدولية التي تتم عبر مطار عدن الدولي، ومقترح تعزيز الحالة الاقتصادية بحيث يتسنّى دفع المرتبات في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك في المناطق الواقعة تحت سيطرة ميليشيات الحوثيين. وإن تردّد الحوثيين غير مبرر كما أنه يؤثر تأثيرا خطيرا على حياة ملايين الأشخاص المحاصرين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.